معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 19/ العدد 1 (جوان 2024): ص.ص: 377-398

# السماع والقياس في النحو العربي وعلاقته بالفكر اللساني الحديث

# Hearing and measuring in Arab grammar and its relation with modern linguistic thought.

د. جميلة بوتمر *

كلية الآداب واللغات، جامعة البويرة، البويرة 10000، الجزائر، d.boutmeur@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/11؛ تاريخ القبول: 2024/06/12؛ تاريخ النشر: 2024/06/15

**ملخص:**

إن الحديث عن العلاقة بين النحو العربي والفكر اللساني له ما يبرره نظرا لتوافق جوانب من النحو العربي مع ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة ومن نماذج ذلك السماع والقياس فالسماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين المثاليين بها قبل أن توضع لها قواعد فهذه القدرة الكامنة التي تجعل العربي يطبق قواعد ليولد مالا نهاية له من الجمل والنصوص، هي التي تحدث عنها تشومسكي لما تعرض إلى الكفاية الكامنة.

إن حضور مبادئ القياس العربي في الفكر اللساني الحديث حقيقة واضحة، إذ العينات كثيرة ويمكن إدراكها من خلال القراءة المتأنية في الأسس والأصول النظرية.

**كلمات مفتاحية:** النحو العربي؛ السماع، القياس؛ اللسانيات الحديثة؛ المادة اللغوية.

**Abstract:**

Talking about the relation between Arabic grammar and linguistic thought is justified due to the compatibility of the Arabic grammar with that modern linguistics has achieved. As samples we have hearing and measuring, hearing direct intake of the linguistic materiel from perfect speakers before sitting rules. This ability that makes the Arab set the rules that enables his to produce an infinite number of sentences and texts is mentioned by Chomsky when he exposed the latest sufficiency.

* المؤلف المرسل.

**Keywords:** Arabic grammar; hearing; measuring; modern linguistics; linguistic materiel.

**مدخل:**

يقتضي الحديث عن اللغة العربية ونحوها أن نصف الحالة التي كانت عليه في عهد الفصاحة العفوية، لأنّ في ذلك اختلافا كبيرا عن واقعها في زماننا، حيث كان العرب في مخاطباتهم العادية فصحاء دون حاجة لقواعد تضبط ألسنتهم، وعندما نقول "العربية" نقصد التراث القديم المتمثل في كلام العرب شعره ونثره، والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

كانت اللغة العربية لغة المشافهة «نشأت في أحضان جزيرة العرب خالصة لأبنائها منذ ولدت، نقية سليمة ممّا يشينها من أردان اللغات الأخرى»[1].

ولقد كان لأسواق العرب في ذلك الوقت الفضل في استمرار تمسك العربية بفصاحتها وتثبيت بنيانها وكانت بعيدة عن الأعاجم إلى أن ظهر الإسلام ودخل الناس فيه أفواجا، ثم الفتوحات الإسلامية التي تتابعت في عهد الخلفاء الراشدين.

وكان غير العربي ملزما على أن تكون لغته العربية، واعتمد هذا الأخير على مشاركة العربي لغته والتواصل معه، فكل منهما يسمع من الآخر «والسمع أبو الملكات»[2]، وباتساع رقعة هذا الاختلاط بين العربي وغيره، تسرّب الضعف إلى هذه العربية ومس بذلك تلك السليقة المعهودة. «تسرّب الفساد إلى لغة كثير من العرب وبدأ يسمع اللحن في التخاطب قليلاً في الأوّل، ثم أخذ في الانتشار حتى لفت إليه أنظار المسؤولين وغيرهم من أهل الحل والعقد»[3].

يطرح هذا البحث الإشكالية الآتية: ما هي العلاقة بين السماع والقياس في النحو العربي والفكر اللساني الحديث؟ وماهي الحدود التي يتصل فيها المنهجان؟ كما دقق في مسألة مهمة وهي أن التراث العربي القديم في مجال الدراسات اللسانية مليء بكثير من المفاهيم التي سبق العرب بها بشكل واضح اللغويين المحدثين. وأردت الإشارة إلى جهود علماء العرب القدامى والوقوف على قدرتهم على الولوج إلى دقائق المسائل اللغوية ووعيهم بجوانب تأخر كثيرا المحدثون في الوصول إليها.

(1)- الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص 13.

(2) - ابن خلدون، المقدمة، دار صادر، القاهرة، ص 13.

(3) - سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو(تاريخ ونصوص)، دار الفكر، ص 8.

**تعريف النحو العربي:**

هوما يُعرف بالنحو المعياريّ أو التقعيديّ وقوامه المنطق، وهدفه التميز بين الصحيح والخاطئ في الاستعمال. وهو من أقدم الممارسات التي تتناول اللغة بالدراسة والتحليل. يسعى إلى وضع القواعد التي يستعملها المتكلّم في لغة معينة، والنحوي لا يهتم باللّسان كواقع وإنّما باللسان النموذج من أجل تحقيق استعمال أمثل للّسان.

والنحو عند ابن جني: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره»[1]، والقصد من ذلك اقتفاء الأثر أو تتبعه من أجل أن يحذو المتكلّم حذو العرب. ويواصل ابن جني كلامه في نفس السياق ليُبيّنَ الهدف أو الغاية من ذلك بقوله: «ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم»[2].

نجد أن ابن جني اعتبر النحو صناعة من الصناعات تماثل كلام العرب وتتبع خطاهم، بغية أن يلحق غير الفصيح من أبناء العرب أو العجم بالفصيح.

أمّا عند المحدثين فيعرّفه عبده الراجحي «أنّه العلم الذي يدرس الكلمات في علاقة بعضها ببعض، وحين تكون الكلمة في جملة يصبح لها معنى نحوي أي: تؤدي وظيفة معينة تتأثر بغيرها من الكلمات وتؤثر في غيرها أيضًا»[3].

ومن أجل القرآن قام النّحو، وكان في بدايته وليد التفكير في هذا الكتاب المنزّل. أمّا الحادثة التي كانت سببًا في نشأة الدراسات النحوية بأسرها فقد اختلف فيها المؤرخون، فالمبرّد يذكر أنّ ذلك يعود إلى الحوار الذي جرى بين أبي الأسود الدؤلي وابنته، لحنت فيها ابنة أبي الأسود فأخبر بذلك "عليا" -كرّم الله وجهه- «فأعطاه أصولا بنى منها وعمل بعده عليها»[4].

وتذكر كتب تاريخ نشأة النحو حوادث كثيرة متنوعة ظهر فيها اللحن وكان أكثرها هو الخطأ في الحركة الإعرابية، حين تسرب إلى آيات من القرآن الكريم، ولعلّ أشهرها رواية «أنّ أبا الأسود الدؤلي رفض وضع النحو حتى سمع قارئًا يقرأ: «أنّ الله برئ من المشركين ورسُولُه»

(1) - ابن جني، الخصائص، المجلد الأوّل، ط1، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م، ص 88.

(2) - نفس المصدر، ص 88.

(3) - عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص 13.

(4) - المبرّد، الفاضل، تح: عبد العزيز الميمني، ط1، دار الكتب المصرية، 1952م، ص 95.

بكسر لام الرسول. فراع ذلك أبا الأسود»[1].

بدأ اللحن قليلاً خفيفا منذ أيام الرسول -صلى الله عليه وسلّم- وقد شبّهه الرسول -صلى الله عليه وسلّم- في قوله: «أرشدوا أخاكم فإنّه قد ظلّ»[2]، وقوع الإنسان في الخطأ اللغوي بوقوعه في الضلال مؤكدًا بذلك خطورة ذلك على الفرد والمجتمع الذي ينتشر فيه.

ويستطيع المرء أن يدرك بوضوح منزلة القواعد الإملائية والنحوية، إذا علمنا أنّ هذه الأخيرة تشوّه الكتابة، وتعوق عمليات الفهم. ولا يمكن لأحدنا أن يخفي ارتياحه لمّا يسمع لقراءة أو يقرأ إنتاجًا كتابيًا خاليًا من الأخطاء، ولا ينكر أحدنا أهمية ذلك في نجاح عملية التواصل والفهم، خاصة بلغة مثل العربية التي لها خصائص يجعل اللّحن يشوّهها ويعيق فهم تراكيبها.

لقد حرص الخلفاء الراشدون بعد الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام على لسانهم، فأشرفوا على تنقيته، حيث شجعوا اللغويين والشعراء وأهل الأدب، خاصة لما سمع اللحن وانتشر بعد ذلك باستمرار، والذي «يعتبر الباعث الأوّل على تدوين اللّغة وجمعها وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها»[3]، فكانت مظاهر اللحن المتتابعة تنذر بالخطر. فنشأ النحو ومن مصادره السماع والقياس.

**السماع:**

نقصد بالسماع، تلقي اللغة من أفواه فصحاء العرب، وتدوين شعرهم ونثرهم. والترحال إلى أماكن وجودهم، والبقاء معهم أطول وقت ممكن لمراقبتهم، في تعاملهم اللّغوي.

**والسماع لغة:** «الذكر المسموع الحسنُ الجميل وهو عند علماء العربية خلاف القياس، وهو ما يسمع من العرب فيستعمل»[4].

**أمّا اصطلاحًا:** فهو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها. «وهو اللغة المستعملة فعلا من قبل أهلها الناطقين المثاليين، قبل أن توضع لها القواعد، وهو الذي يحمل الكفاية اللغوية التي تمكنه من التلفظ والفهم وخلق ما لم يسمعه من قبل»[5].

(1) - علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص 34.
(2) - ابن جني، الخصائص، تح: محمّد النجّار، ج2، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بغداد، 1990م، ص 10.
(3) - سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص 8.
(4) - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ط2، إشراف حسن علي عطية، محمد شوقي أمين، ص 449.
(5) - صالح بالعيد، في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 32.

وهذا التطبيق السريع واللاشعوري عند الناطق باللغة، هو الذي يؤدي به إلى توليد ما لا نهاية له من الجمل والنصوص، دون أن يقع في الخطأ حتى وإن لم يتعلّم قواعد تلك اللغة، فهي بمثابة العادة لديه، ولقد استعمله أبو حيان التوحيدي بمعنى العادة، «قيل: فما العادة؟ قال: حال يأخذها المرء نفسه من غير أن تكون مسْنونة، يجري عليها مجرى ما هو مألوف وطبيعي»[1].

فمصطلح العادة يمكن أن يوحي إلى معنى الملكة اللغوية لأنّ هذه الأخيرة يحصل عليها المتكلّم بالمران والدربة والتكرار، حتى تصبح عادة يمتلكها هذا الأخير، وتصل إلى حد الصفة الراسخة في النفس.

ويذهب "تشومسكي" إلى تفسير الظاهرة اللغوية بقوله: «أودّ التمييز على وجه العموم بين نوعين من المناقشات في دراسة اللغة والفكر. تلك تبدو أنّها تقف في حدود الخطوات والمفاهيم التي نفهمها نسبيًا أسميها مشاكل، والباقي الآن غامضة»[2].

نعتقد أنّ "تشومسكي" يقصد بالقضايا الغامضة هذه القدرة أو الكفاية الكامنة، والتي منها استنتج بعد ذلك مصطلح البنية العميقة، "Structure Profonde" الذي «استخدم للدلالة على قواعد اللغة أو قواعد اللغة الكلية أو قواعد مجرّدة من الممتلكات والمبادئ الأخرى التي تؤدي إلى غموض الأشياء»[3].

فهذه المعرفة الضمنية بقواعد اللغة تتيح للإنسان إنتاج الجمل وفهمها في لغته، ونفس الشيء نجده عند "محمّد أبو الرّب" لمّا تحدّث عن الملكة اللغوية وقال: «إنها تلك المعرفة التي تمكّن المتحدث من فهم اللغة واستخدامها بدقة وطلاقة وبكيفية ملائمة للأغراض الاتصالية جميعها»[4].

وهذه الملكة هي التي كان يمتلكها العربي الذي عاش عصر الفصاحة اللغوية التي لم يخترقها غير العربي بلسانه الدخيل على اللغة العربية.

(1) - أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج3، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص 132.

(2) - Noam Chomsky, réflexion sur le langage traduit de Langlais par Judith Milner, Beatrice Vautherin et Pierre Fiala, p109.

(3) - أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ص 102.

(4) - محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ص 55.

ولمّا أراد اللغويون جمع اللغة لمّا شاع اللحن، اعتمدوا على هذه الملكة، وكان السماع الأصل الأول من أصول الاستدلال النّحوي «وهو كل ما نقل عن العرب من شعر أو نثر سماعًا عن عرب فصحاء بحكم نطقهم لغتهم كما هي»[1].

فهو كلام عربي فصيح نقل عن طريق السماع والرواية. المنقول عن متكلمين فصحاء، ونقصد بمصطلح الفصيح «الفصاحة التي وصف بها اللغويون الأوّلون الناطقين العرب الذين أخذوا عنهم».[2] ويراد بالاحتجاج: «إثبات صحّة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»[3].

وإنّما احتاج علماء العربية إلى الاحتجاج، لأنّ الزمن والعصر لم يعرفا التدوين والطباعة، فكان الاعتماد في المقام الأوّل على السماع ونستشهد هنا بقول الزبيدي ت (379هـ): «ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها والموضح لمعانيها». [4]

وقد أثار هذا اللحن وذيوعه انتباه أبي الأسود الدؤلي بعد حادثة خاصة أدرك منها أن اللحن لم يقف عند الأجانب الداخلين في الإسلام وإنّما تجاوزهم إلى العرب ذوي السليقة والعربية النقية.

جعل النحاة من كلام العرب دليلا اعتمدوا عليه في بناء أصولهم وصحتها، والسماع عند السيوطي: «هوما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيّه -صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا»[5].

(1) - صالح بالعيد في أصول النحو، ص 33.

(2) - عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص 30.

(3) - سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص 17.

(4) - أبوبكر محمّد الزّبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص 11.

(5) - السيوطي، الاقتراح، ط1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003، ص 50.

وقد كان هذا العمل أقصد السماع ومجالسه العرب مقصد العلماء الرواة، النحاة الأوائل، وكانت وجهتهم البيئة البدوية، فتمكنوا من جمع مادة لغوية نقية لا يشوبها اللحن.

**الفرق بين السماع والرواية:**

السماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها، أمّا الرواية فهي الأخذ غير المباشر للمادة اللغوية، فالسماع أخص من الرواية لأنّها لا تصدق إلاّ بالمشافهة وتتصف بصفة العمومية، فالسماع يشترط فيه أن يكون الراوي سمع بنفسه ما يروى عن غيره.

**شروط السماع:**

اتفق اللغويون أثناء جمع اللغة العربية قصد استنتاج قوانين تضبطها على شرطين أساسيين في صدق السماع وهما:

أ- **التواتر:**

وهو أخذ اللغة عن جماعة معتبرة لعدم اتفاق الجماعة على الكذب وقد أورد "ابن الأنباري" بشأن ذلك قوله «النقل هو الكلام العربيّ الفصيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة»[1].

ب- **الاستعمال اللغوي:**

رسم اللغويون طريقهم في النحو بعد أن جعلوا نصب أعينهم الهدف الذي إليه يرمون، وهو عصمة اللّسان من الخطأ وتيسير العربية على من يتعلّمها من الداخلين في الإسلام. فاعتمدوا على الفصيح من اللغة العربية «والفصح هو: خلوص الشيء ممّا يشوبه، وأصله في اللّبن، يقال فَصُح اللّبنُ وأفصح فهو فصيح ومُفْصِح إذ تعرّى من الرغوة. ومنه اسْتُعير فَصُحَ الرجُلُ: جَدَتْ لغته، وأَفْصَح تكلّم بالعربية»[2].

فأمعن النحويون في أحوال العرب ودقّقوا في تتبع كلامهم محددين رقعة الفصاحة، ومعناها في المفرد: «خلوه من تنافر الحروف، ومن الغرابة ومخالفة القياس اللغوي»[3].

(1) - ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، دمشق، 1957، ص 81.

(2) - السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ط1، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 146.

(3) - نفس المصدر، ص 147.

فالمنطلق في اللغة هو السماع والتدوين لما يسمع لما كانت الحاجة إلى جمعها. وقد رجع العلماء العرب إلى هؤلاء العرب الموثوق بعربيتهم أي الفصحاء فدوّنوا عيّنة كبيرة جدًا من كلامهم نظمًا ونثرًا.

وكان مفهوم الفصاحة الذي قصده اللغويون في ذلك الوقت هوما وصفوا به الناطقين العرب الّذين أخذوا عنهم اللغة والتي حدّد لها زمان ومكان «فأما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية، أمّا أهل البادية فقد استمر العلماء يدوّنون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري»[1].

فالشخص الفصيح، في معناه الواسع هو ذلك المتكلم الذي اكتسب ملكة وقدرة في أيّة لغة ولم يكن في كلامه خطأ ولا دخيل من لغة أخرى. وهذه الفصاحة لا يشترط في اكتسابها السماع بل يمكن أخذها من معلّم على اختلاف الزمان والمكان.

أمّا "مخالفة القياس" بالنسبة للفصاحة، فإن خالفت اللفظة القياس النحويّ، وكثر استعمالها من قبل العرب الموثوق بعربيتهم، ووردت في القرآن فهي فصيحة وذلك ما نجده عند السيوطي في "المزهر": «ما خالف القياس وكثر استعماله، فورد في القرآن، فإنّه فصيح»[2].

أمّا فيما يخص القبائل العربية فيذكر السيوطي: «أَجْمَع علماؤنا بكلام العرب، والرّواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالِّهم أنّ قريشا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهُمْ لغة»[3].

وهنا تظهر لنا حكمة الله سبحانه وتعالى في اختياره لهم من بين قبائل العرب الأخرى واختار محمدا -صلى الله عليه وسلم- منهم. إضافة إلى قريش فقد أخذ أكثر اللسان العربي عن «قيس، تميم، أسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين»[4].

وفيما يخص اللغويين الجامعين لدواوين العرب فقد ذكر عبد الرحمن حاج صالح في هذا الصدد «بأن أبا عمر بن العلاء هو أول من رحل إلى أراضي الفصاحة لجمع اللغة وأشعار العرب خاصة، وتتلمذ عليه عدد ممّن صاروا بعد ذلك علماء مشهورين وذلك مثل الأصمعي

(1) - سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص 19 و20.

(2) - السيوطي، المزهر، ص 148.

(3) - نفس المصدر، ص 166.

(4) - نفسه، ص 167.

وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهم»[1].

فالسماع عند هؤلاء يبطل القياس. ورغم ذلك فإن مخالفة القياس أو القوانين النحوية التي استنبطوها من كلام العرب الفصحاء يفسد الفصاحة إن لم يرد ذلك في القرآن الكريم ويواصل "السيوطي" الحديث بقوله: «إنّ مخالفة القياس إنّما تُخِلّ بالفصاحة حيث لم يقع في القرآن الكريم»[2].

أمّا المناطق أو المكان الذي يتصف سكانه بالفصاحة فبدأت تتقلّص، بعد انتشار الإسلام، وقد خصص ابن جني بابا يوضح فيه ذلك بقوله: «علة امتناع ذلك ما عَرَض للّغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخَطَل. ولو عُلِمَ أنّ أهل المدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر»[3].

لقد بدأ علماء العربية في ترك المدن والحواضر وذلك بسبب الاختلاط -كما هو معروف- الذي حصل بعد الفتوحات، إلاّ أنّ هؤلاء المتحرّين قد سمعوا من هؤلاء الكثير من الشعر وجمعوه قبل ما يحدث ذلك الاختلاط اللغوي.

**شروط ناقل اللّغة:**

1- أن يعرف بالعدل والصدق.

2- أن ينتمي إلى إحدى القبائل الستة: التي اختلفت درجات الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها بالأمم المجاورة للأعاجم.

وكانت المشافهة للأعراب مباشرة، منهج "سيبويه" في جمع مادته واستنباط القاعدة النحوية. فكان يقول:

«وسمعنا بعض العرب الموثوق به»[4].

«وسمعت أعرابيا وهو أبو مُرْهِب يقول»[5].

(1) - عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 37.

(2) - السيوطي، المزهر، ص 149.

(3) - ابن جني، الخصائص، المجلّد1، ص 393.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج1، ط3، تح وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ص 319.

(5) - المصدر نفسه، ص 328.

«وهذا مثل بيتٍ سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه»[1].

وهناك من يسمي السماع بالنقل، فلا يصحّ حكم نحويّ بدون دليل أو مستند من السماع حتى ولوكان مقبولاً في القياس وفي ذلك يقرّر النحاة أن السماع يبطل القياس.

**مصادر السماع:**

1- **القرآن الكريم:**

هو كلام الله المنزّل على سيّدنا محمّد -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء، وهو أفصح وأرقى وأعلى مراتب الفصاحة، وهو حجّة في العربية، لم ينقد ببيان أو دليل، ولم يخطئه أحد، وقد استفادت اللغة العربية من نزوله بها بإعطائه إياها صفة الخلود والعالمية بخروجها من نجد والحجاز وجعلها لغة يتعلمها كل داخل في الإسلام.

يتفق النحاة جميعًا على أنّ القرآن الكريم هو الأصل الأوّل في الاستشهاد في النحو لتواتره وقوّة حجّته، على اختلاف مآخذهم عن القراءات المخالفة لمجاري العربية وقياسها.

ومن أمثلة ما جاء به "ابن جني" في الخصائص «قوله سبحانه وتعالى: «استحوذ عليهم الشيطان» فهذا ليس بقياس، لكنه لا بدّ من قبوله، لأنّك إنّما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس على غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع»[2]، فالعرب لم تنطق "اسْتَحْوَذَ" إلاّ على هذه الصورة أي صحيح العين ومن ثم فإن السماع يوجب استعماله هكذا حتى ولوكان مخالفا للقياس.

2- **الحديث النبوي الشريف:**

لقد أخّر النحاة القدامى الحديث النبوي الشريف في مرتبة الاستشهاد، فجعلوه بعد كلام العرب وذلك لسببين:

أ- **الرواية بالمعنى**: وأدى ذلك إلى عدم وثوقهم بأن ذلك لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلّم- ولو وثقوا بذلك لجعلوه في منزلة بعد القرآن مباشرة في إثبات القواعد النحوية. وكيف لا وقائله سيّد البشر، الذي اصطفاه سبحانه وتعالى، إضافة إلى ذلك أنه نشأ في بيئة

(1) - المصدر نفسه، ص 320.

(2) - ابن جني، الخصائص، المجلّد1، ط1، تح: عبد الحميد هنداوي، ص 156.

الفصاحة وهو من قريش ولقد ذكر "السيوطي" ذلك في قوله «أفصح الخلق على الإطلاق سيّدنا ومولانا رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-»[1]، ولعلّ عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف راجع إلى تقديس النحاة الأوائل للبنية العربية البدوية وشدّوا الرحال إليها وتسابقوا في جمع اللغة منها. إضافة إلى أنّ الحديث يحتاج إلى تفرّغ وضبط صارم في قضية المتن والسند، خاصة ورود الحديث الواحد بألفاظ مختلفة ومتعدّدة.

**ب- رواية الأعاجم والمولدين للأحاديث النبوية:**

فالحديث النبوي الشريف لم يدوّن في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلّم- ممّا أدى إلى تداوله بين الأعاجم والمولدين فأدى ذلك إلى احتمال زيادة لفظ أو إنقاصه أو تقديمه وتأخيره وذلك بسبب جواز إيراد الأحاديث النبوية بالمعنى حفاظًا على ما تتضمنه من أحكام وآداب ومعان سامية.

ويذكر "السيوطي" في هذا المجال «إنّما ترك العلماء ذلك، لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلّم- إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية»[2]، -كما سبق وأن ذكرنا-. من هنا تظهر صعوبة ضبط اللّفظ، خاصة في الأحاديث الطويلة في زمن لم تضبط فيه الكتابة، وكان السماع والحفظ هما الأساس في جمع وتدوين اللّغة. ممّا يجعل احتمال ورود اللحن في الأحاديث المنقولة عن غير العرب.

وقد جاء "السيوطي" بمثال عن قصة واحدة، قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلّم ما روي من قوله: «"زَوَّجْتُكَهَا بما معك من القرآن"، "ملَكْتُكهَا بما معك"، "خُذْها بِمَا مَعَكَ"».[3]

ويمكن لهذه القصة أن تمنع الاحتجاج بالحديث لعدم روايته بلفظه، ويمكن أن تؤكد جواز الاحتجاج به لأنّ الرسول عليه الصلاة والسلام في ذلك الوقت كان المعلّم الأوّل لتعليم الدين الجديد فوجب عليه التكرار كي يُفهم، فالتكرار يمكن أن يكون باللفظ نفسه أو بمرادفه لتأكيد ما ذهب إليه.

و"للسيوطي" قول يحسم به هذا الموقف وقد أدرجه في فصل عنونه بـ: "الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم" «وأمّا كلامه صلى الله عليه وسلّم فيستدَلُّ منه بما ثبَتَ

(1) - السيوطي، المزهر، ج1، ط1، ص 165.
(2) - السيوطي، الاقتراح، ص 92.
(3) - المصدر نفسه، ص 92.

أنه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادر جدّا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار». [1]

ومن هنا ندرك أنّ الأحاديث النبوية قسمان، الأحاديث القصار التي يستشهد بها بعد التأكد من صحّة راويها، لأنّ احتمال تغيير اللفظ والتقديم والتأخير والزيادة والنقصان ضئيل لسهولة حفظها، والأحاديث الطوال التي يحتمل فيها الرواية بالمعنى والرواية من طرف الأعاجم والمولدين فتمحص ويدقق النظر فيها بمطابقتها بما ورد في كلام العرب ولفظ القرآن الكريم، فيتم تصنيفها بهذه الطريقة.

**كلام العرب**: (الأحاديث اليومية والشعر والنثر)

اعتمد اللغويون والنحاة العرب الأولون على الشعر الفصيح لاستنباط قواعد اللغة العربية، بعد القرآن الكريم، وكلام العرب اليومي، وكان منهج "سيبويه" في "الكتاب" أن لا يثبت قاعدة دون أن يدعمها بشاهد شعري وآية قرآنية وشيء من كلام العرب المسموع. وممّا يثير الانتباه في منهج القدامى هو إبعادهم للشاذ الذي لم يحصل عليه الإجماع.

إن كلام العرب وشعرهم ونثرهم يمكن أن يعتبر مرجعًا لفهم ما يغمض من حروف القرآن، وممّا امتاز به العرب أن نطقهم وكلامهم اليومي كان شعرًا لفصاحته وبراعة النظم فيه وإيجازه.

ولم يشترط النحاة القدامى في جمع اللغة عن طريق السماع أن يكون عربيًا أصيلاً، بل يشترطون نشأته في البداوة العربية. «وكانوا ينتهجون منهج الغربلة بمقاييس لغوية محضة، تم استقاؤها من المسموع، فكانوا يختبرون العربي حيث يثبتوا فصاحته قبل أن ينقلوا شيئًا عنه، وقد يحاولون أن يلقّنوه بعض العبارات الملحونة فإذا فهمها ولم يعترض عليها طعنوا في فصاحته وأعرضوا عنه» [2]، وممّا جاء في "الكتاب" "لسيبويه" في باب السماع قول العرب: «ومسرّةً ونُعْمَةَ عينٍ، وحُبًّا ونعَامَ عيْنٍ، ولا أَفْعَلُ ذاك ولا كيدًا ولا همًا، ولأفعَلنّ ذاك ورَغْمًا وهَوانًا. وإنّما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنّك قلت: أحمدُ الله حمدا وأشكر الله شكرا، وكأنّك قلت: أَعْجَبُ عجبًا، وأُكْرِمُكَ كرامةً، وأسُرّك مسرةً، ولا أكادُ كيدا ولا أَهَمُّ همًا، وأُرْغِمكَ رغْمًا» [3].

ويوضح "سيبويه" ما سمع ويعلل ذلك بقوله أيضًا: «وإنّما اختُزِل الفعل ههنا لأنّهم جعلوا

(1) - المصدر نفسه، ص 89.

(2) - عبد الرحمن حاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 364.

(3) - سيبويه، الكتاب، ص 319.

هذا بدل من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدّعاء. كأنَّ قولك: حَمْدًا في موضع أَحْمَدُ الله، وقولك: عَجَبًا منه في موضوع أَعْجَبُ منه، وقوله: ولا كَيْدًا في موضع ولا أَكَادُ ولا أَهُمُّ»[1].

وقد جاء بعض هذا رفعًا يُبتدأُ ثم يبنى عليه، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر وهو "هُنَيُّ بن أحمرَ الكناني":

عَجَبٌ لتلك قضيّةً وإقامتي فيكم على تلك القضية أَعْجَبُ.

والشاهد في هذا البيت رفع "عَجَبٌ" على إضمار مبتدأ أي: "أمري عَجَبٌ" [2]، «وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحتَ؟ فيقول: حَمْدُ لله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمَرٍ، كأنه يقول: [أمري]، [شأني]، حمدُ الله وثناءً عليه، ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ ليبنى عليه ولا يكون مبنيًا على شيء هوما أظهر»[3]، ومن هنا ندرك أن منهج النحاة في جمع المادة اللغوية استنباط قواعد النحو العربي وكانوا يلتمسون لكلام العرب المسموع الفصيح احتمالات لتطبيق قواعد جزئية بغية الوصول إلى تشعبات وتفرعات كثيرة في النحو العربي.

**القياس:**

يراد بالقياس التقدير وقاس الشيء إذا قدّره على أمثاله. ولقد ورد في المعجم الوسيط أن القياس في اللغة: «هو ردّ الشيء إلى نظيره»[4].

والقياس أيضًا عند "ابن الأنباري": «هو وضع اللسان» بمعنى التقدير. وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياسًا: ... وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل «هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع»[5].

ويواصل "ابن الأنباري" في تعريفه للقياس بقوله: «هو حَمْلُ غير المنقول على المنقول» إذا كان في معناه ومثل ذلك حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بجامع الإسناد إذا أن كلا منهما أسند إلى الفعل فرفع نائب الفاعل قياسًا على الفاعل بجامع الإسناد، ويسمى هذا

(1) - سيبويه، الكتاب، ص 319.
(2) - نفس المصدر، ص 319.
(3) - نفس المصدر، ص320.
(4) - المعجم الوسيط، تح: إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر، 1973، ص 800.
(5) - ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 93.

الجامع علّة، فالقياس جرى بحمل المقيس أو الفرع وهو نائب الفاعل على المقيس عليه أو الأصل وهو الفاعل في حكم الإعراب وهو الرفع بجامع أو بعلة مشتركة هي الإسناد. فهذا تحليل لما جاء به "ابن الأنباري" في لمع الأدلة لما أتى بمثال على القياس، أي: «اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هوما لم يسم فاعله»[1].

**أركان القياس:**

للقياس أربعة أركان، كما ذكر ذلك "السيوطي" في "الاقتراح": «أصل، وهو المقيسُ عليه، وفرعٌ، وهو المقيسُ، وحُكْمٌ، وعلةٌ جامعة». [2]

وإذا عدنا إلى المثال الذي جاء به "ابن الأنباري" عن القياس -ما ذكر أعلاه-:

فالأصل هو الفاعل.
الفرع هوما لم يُسَمَّ فاعله.
والحكم: هو الرفع.
العلة الجامعة: هي الإسناد.

1- **والمقيس عليه:** عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم.

2- **أما "المقيس"**: وهو المحمول على كلام العرب، فقد يكون "المقيس" واردا في كلام العرب أو يستحدثه النحاة بحمله على ما يستعمله العرب. وعن هذا يقول "ابن جني" في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس: «وإنّما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظٍ عن لفظٍ كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبَهُ. أو لأن قياسا آخر عارضه، فعاق عن استعمالهم إياه. وكاستغنائهم بـ "كاد زيدٌ يقوم" عن قولهم: كادَ زيدٌ قائمًا أو قيامًا، وربما خرج ذلك في كلامهم»[3].

وللقياس عند النحاة العرب أهمية تضاهي السماع عندهم، والذي منحه هذه القوة عندهم هو اعتقادهم أن ما قيس على كلام العرب فهومن كلام العرب.

(1) - ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 93.
(2) - السيوطي، الاقتراح، ص208.
(3) - ابن جني، الخصائص، المجلّد1، تح: علي الحجار، دار الكتب العلمية، ص 411.

**والمقيس نوعان:**

«إما أن يكون استعمالا يتحقق القياس فيه، بأن نبني الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت، وإما أن يكون حكما نحويا نسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع مثل إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفاعل وحمل إعمال "ما" على إعمال "ليس"»[1]. «أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها»[2].

وما الحجازية في الأصل لا تعمل، لأنّها غير مختصة بفعل أو باسم، ولعلة اشتراكها مع "ليس" في معنى النفي، فالنحوي يرى أن هذا القياس هو قياس المتكلم وليس على النحوي إلاّ اكتشافه واستنباط القاعدة النحوية.

3- **الجامع:**

لا يمكن أن يتم القياس في النحو العربي دون أن يجمع بين المقيس والمقيس عليه رابط أو جامع أو شبه وهذا يسمى علّة وذلك بغية أن يلحق المقيس بالمقيس عليه في الحكم. وهذه العلّة الجامعة تمثل ركنًا أساسيًا من أركان السياق. والجامع إمّا أن يكون علّة، أو شبه أو طرد، وقد أورد "ابن الأنباري" توضيحًا لذلك في فصل سماه «في معرفة انقسام القياس» فيقول: «اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علّة، وقياس شبه، وقياس طرد».

فأما قياس العلّة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة. وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء. وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء»[3].

فالقياس لوجود علّة معمول به بالإجماع عند كافة العلماء نظرًا لاقتناعهم بالعلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه فهو حمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل مثل ما بينّا في حمل ما لم يُسَمَّ فاعله على الفاعل بعلّة الإسناد.

أما قياس الشبه، أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة، وقد أورد "ابن الأنباري" مثالا على ذلك «بإعراب الفعل المضارع، بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم، وبيان ذلك أنك تقول: (يقوم) فيصلح

(1) - سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوّره، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 26.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 57.

(3) - ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 105.

للحال والاستقبال. فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص برجل بعينه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه، فقد شابه الاسم والاسمُ معرب فكذلك هذا الفعل»[1].

من ما سبق ندرك أن قياس الشبه حدث لوجود ضرب من الشبه بين المقيس والمقيس عليه غير العلّة.

**قياس الطرد:**

هو وجود الحكم مع فقدان الإخالة في العلة [2] ويقصد بالإخالة (المناسبة)، وقد اختلف العلماء على صحة حجته، فالنحاة واللغويون الرافضون لهذا النوع من القياس يعللون مذهبهم بأن مجرّد الطرد لا يوجب غلبة الظن، فلا بدّ من شبه أو إخالة.

ولقد أفرد "ابن جني" في الخصائص بابا يوضح فيه إمكانية تعارض القياس والسماع بقوله: «إذا تعارضا نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْه في غيره»[3].

ولا يعقل إنكار القياس في النحو العربي ونستدل في ذلك بقول "ابن الأنباري": «اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس» ولهذا قيل في حدّه: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة»[4].

**علاقة السماع بعلم اللغة الاجتماعي:**

ولعل انتقال اللغويين العرب إلى البوادي قصد جمع اللغة، يؤكد رغبة هؤلاء في ربط اللغة بسياق الحال الذي هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي وهي :

- شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي.
- العوامل والظواهر الإجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي .

(1) - ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 108.

(2) - نفس المصدر، ص 110.

(3) - ابن جني، الخصائص، المجلّد1، تح: عبد الحميد هنداوي، ص 156.

(4) - ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 95.

- أثر الخطاب في المشتركين كالإقناع، الألم، الإغراء أو الضحك ... إلخ

و يمكن أن نلخص سياق الحال عند المحدثين بإبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وبقية المشتركين في الحدث الكلامي في الموقف اللغوي، أو بتفسير عبد الرحمن الحاج صالح:

≥ الدور الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ ≤[1].

إن النظام اللغوي خلق للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، وهذا ما فهمه النحاة العرب فهما صحيحا، إذ أنشأوا علم النحو على أساس التخفيف والفرق، وهو ما يسمى بمبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرون.

فالإنسان لا يبذل جهدا كبيرا في إعمال ذهنه إلا بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب حيث إن همّ المتكلم هو أن يبلّغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من المجهود، وهذا أصل التعليلات التي يشاهدها المطلّع على كتب النحاة القدماء، وذلك ما سماه البلاغيون: ما قل لفظه وكثر معناه.

وكل ما سبق يبين لنا علاقة السماع الذي اعتمده العرب أساسا في جمع اللغة، لأنهم أدركوا العلاقة بين الذات واللغة والجماعة واللغة، وأن اللغة أداة كما أنها وسيلة تواصل، وفحصوا أبعاد الكلام باعتباره قيمة للإنسان والمجتمع.

وأما على صعيد الدراسة المنهجية الموضوعية للغة كنظام متكامل قائم بذاته فقد شيّد النحاة العرب قواعد اللغة العربية بإيجاد علاقة تكامل بين مستوياتها الصوتية والصرفية والدلالية والنحوية، وهي المكونات الأساسية للنظرية اللسانية، وبذلوا جهودا جبارة في إيجاد علاقة بين الصوت ودلالة الكلمة ووظيفتها اجتماعيا، أي النظر إلى العوامل الخارجية التي تؤثر في استعمالنا للغة، فالحذف مثلا يقدّر في ضوء التفسير الداخلي وهذا يعتمد حتما على السماع المباشر وليس النقل. وأحسن مثال يوضح ذلك هو انصراف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي. ولا ريب أن اللغويين العرب درسوا خصائص الأصوات الفيزيائية والوظيفية على حد سواء. والبلاغة العربية سباقة في هذا التوجّه، فقولنا ونحن نخاطب أحدا: (لقد نهضت من

(1) عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات، المجلد الثاني، 54/1، ص 106.

نومك مبكرا ...)، فالمتكلم لا يقصد من العبارة أن يفيد السامع شيئا مما تضمنه الكلام من الأحكام لأن ذلك معلوم لدى السامع قبل أن يعلمه المتكلم، وإنما يريد أن يبين أنه عالم بما تضمنه الكلام ≤[1].

ولكن إذا خاطبنا أحدا بنفس العبارة بنوع معين من التنغيم يستوجبه المقام، لأمكن أن تحيلنا العبارة نفسها إلى دلالات وأغراض مختلفة مثل : الاستهزاء، التوبيخ، التحقير ...، فالأداء الفعلي للكلام هو الذي يظهر أهميته في السياق الاجتماعي وكيفية تنغيم الجملة .

فالتواصل هو الروح الذي يعطي للغة الوجود والاستمرارية والتوليد ومن ثمة التطور وقد ربط "جون بيير كوك" Jean pierre cuq اللغة بالوظيفة في قوله : «اللغات هي وسائل التواصل...، والاهتمام يكون أكثر بالتفسير والآثار المنتجة عن هذا التواصل ونصّر من الآن فصاعدا على الدور الفعال للمستقبِل، لأن التواصل الإنساني يعتمد إلى حد كبير على نشاطه التفسيري»[2].

مما سبق ندرك أن اللغويين المحدثين تأكدوا من ربط التواصل البشري بظروف المقام أو الآثار المنتجة عن فعل التواصل والظروف النفسية والظروف الاجتماعية للحدث الكلامي بعد النحاة العرب بكثير. و«الموقف التواصلي يحدد المتشاركين والأبعاد الزمانية والمكانية والعلاقات المكانية بين المتكلم ومواضيع الخطاب ثم العلاقات الاجتماعية بين المتخاطبين وبين مواضع الخطاب ونظام التواصل»[3].

فالعناصر السابقة يتحدد بها الموقف التواصلي والمشاركون يساهمون في الانتقال مما هو فردي إلى ما هو جماعي، أما السياق والعلاقات الاجتماعية، فهي تجمع بين التواصل ومواضيع الخطاب، والتواصل يختلف معناه باختلاف السياق والمكان والهدف من إجرائه.

---

(1) علي الجارم، مصطفى أمين، البلاغة الواضحة، المطبعة الشرعية، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 248.

(2) Jean pierre cuq. Dictionnaire de didactique du français langue étrangère et seconde. clé internationale . S.E.J.E.R. Paris. 2003. P 48.

(3) أنظر : أحمد الحامدي , التفسير الشفوي وتعلم اللغة العربية، إشراف ومراجعة : خالد المير، وإدريسي قاسمي، سلسلة التكوين التربوي، دار الاعتصام . الدار البيضاء، 2000 م، ص 73 و74.

أما عن النتائج التي خلص إليها هذا البحث فهي كالآتي:

1- إن إشكالية تأثر الفكر اللساني الحديث بالنظرية النحوية العربية إشكالية جديرة بالدراسة للكشف عن جهود العرب القدامى في الدرس اللساني.

2- علمية ودقة النحو العربي، وذلك ظاهر في تقاطع مفاهيمه بمفاهيم الفكر اللساني الحديث، واللسانيات الحديثة تصف بحوثها بالعلمية.

3- إن النحو العربي في اعتماده على السماع والقياس في جمع المادة اللغوية، يؤكد ما يتصف به من علمية ودقّة، كيف لا واللسانيات الحديثة التي تأسست على يد اللساني السويسري "فردينان دي سوسور" تصف منهجها بالعلمية، وذلك فيما يتعلق بأسبقية المنطوق على المكتوب، واللسان عندهم يعتمد على المشافهة، والكتابة تأتي في المرتبة الثانية، إضافة إلى أن الكتابة تقيّد تلقائية اللغة وتطورها. ويؤكد ذلك "سوسور" «بتأكيده على مبدإ الفصل بين نظامين مختلفين: نظام اللغة المنطوقة ونظام اللغة المكتوبة»[1]، ويذهب سوسور في العصر الحديث إلى تقديم المنطوق على المكتوب في دراسة الظاهرة اللغوية، وحتى في تعليم اللغات يوجب المربون الاهتمام بالمنطوق، وشعارهم:

« Les langes sont d'abord parlés avant d'être écrites»[2].

لقد اعتمد اللغويون قديما على مشافهة العرب والجلوس معهم في جمع مادتهم اللغوية واستنباط القواعد منها، وهم في ذلك سبقوا الفكر اللساني الحديث الذي أقرَّ أهمية الحركات المصاحبة للحدث اللغوي من قبل المتكلّم في إيصال اللغة إلى المستمع «وأن استعمال الفرد للغة يشرك كل حركاته وتصرفاته»[3].

وقد تأخر "سوسور" كثيرًا في وضعه للغة في إطارها الاجتماعي، وذلك في اعتبارها ظاهرة اجتماعية، وأن وجود اللسان كاملا يكون في ذهن الجماعة اللسانية الناطقة به ولا يمكن الاعتماد على الفرد الواحد في تحديد لسان معيّن، فهو غير مرتبط بالفرد كفرد بل هو نظام من الأدلة متعارف عليه وهو ما اصطلح على تسميته النحاة العرب بالوضع والاستعمال.

(1) - Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, 2eme Edition, Edition ENA 6, Algérie, 1994, P48.
(2) - Denis Girard, linguistique appliqué ET didactique des langues, 3eme Edition, 1972, P17.
(3) - المرجع نفسه، ص 18.

إن ما يثبت جذور علاقة عام اللغة الاجتماعي بالنحو العربي هو اعتماد العرب على السماع الذي يبرر التقرير الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم ويبقيه المشتركون في الحدث اللغوي.

ورغم أن اللغويين المحدثين بيّنوا الفرق الواضح بين اللسانيات والنحو، إلاّ أن النحو العربي في دراسته للّغة العربية انتهج منهج التحليل إلى الأجزاء الكبرى والصغرى وكيفية تركيبها بعضها ببعض، وهذا ما دعت إليه اللسانيات البنيوية.

إضافة إلى ذلك نجد أن البنيوية تنادي بالانطلاق من واقع اللغة وانتهاج المنهج الآني في عملها، وهذا بعينه منهج النحاة القدامى في اعتمادهم على المشاهدة والسماع مع معاينة أحوال الخطاب.

أما عن نقطة التقاطع بين النحو العربي القديم والنحو التوليدي، فنجد أن "تشومسكي" توصل حديثًا إلى مفهوم الملكة اللغوية ومفهومي البنية العميقة والسطحية، وربما نلمس ذلك في منهج النحاة العرب القدامى في محاولتهم استنباط قواعد لغتهم من البنية العميقة للمتكلم أثناء تطبيقه السريع واللاشعوري لقوانين خاصة بالعربية مخزونة في ملكته اللغوية.

ويظهر التوافق أيضًا في التركيز على المتكلّم المستمع المثالي. فهذا الأخير يفترض وجوده "تشومسكي" معتمدًا في إنجازه للكلام على جهاز توليد يسمح له بتوليد ما لا نهاية له من الجمل. فكان الحديث عن الكفاية اللسانية في مقابل الإنجاز، وكان ذلك مذهب النحاة القدامى رغم بعد المكان والزمان. فكان اللجوء إلى متكلم مستمع مثالي اعتمادًا على سجيّته اللغوية فيما يقابل الحدس اللغوي عند "تشومسكي". فالسماع وبعده القياس في بعدهما النظري والإجرائي يلتقيان مع النحو التوليدي في اعتمادهما على ذات المتكلم.

إن البحث في النظرية النحوية العربية خاصة في ما له صلة بالأصول والركائز مثل السماع والقياس وحضورهما في الفكر اللساني الحديث يكشف لنا بروز ذلك للعيان، حيث أن الفكر اللساني الحديث لم يصل إلى مرحلة النضج إلا بعد اطلاع علماء الغرب على التراث اللغوي الإنساني بما في ذلك التراث العربي، وذلك ظاهر من خلال محاورة "مازن الوعر" مع "نعوم تشومسكي" وكانت إجابته واضحة ومفادها: "قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية ومازلت أذكر دراستي للأجرومية منذ عدة سنوات خلت، أظن أنها ثلاثين سنة وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال... لقد كنت مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري الذي نشأ في بعض ما كنت قد قرأته من تلك

الفترة ولكنني لا أشعر أنني كفؤ للحديث عن البحوث اللسانية التي كان العرب قد أسهموا بها لبناء علم اللسان الحديث[1].

فالنظرية النحوية العربية تتميز بالقدرة الفائقة التي كانت عند علمائها على التجريد والتقعيد. فصياغة واستنتاج القوانين اللغوية التي تضبط اللغة العربية أمر في غاية الدقة يحتاج إلى الفهم العميق للظاهرة اللغوية لأن حركات الإعراب مثلا هي آثار لعوامل لفضية ومعنوية مما يستوجب الكثير من التحليل والتعليل.

يمكننا تلخيص الجوانب التحويلية في النحو العربي فيما يأتي:

- قضية الأصلية والفرعية: النكرة أصل المعرفة، المفرد أصل الجمع.
- قضية العامل، فهي تمثل البنية العميقة أو الجانب العقلاني والإدراكي في اللغة.
- قواعد الحذف.
- قواعد الزيادة أو الإقحام.
- قواعد إعادة الترتيب: التقديم والتأخير وما شابه ذلك.

و هكذا أدرك النحو العربي منذ نشأته العلاقة بين ما هو مذكور ومحذوف وتقدير ذلك في بنية الكلام العميقة التي تحدث عنها تشومسكي.

## قائمة المصادروالمراجع

أ- **المصادر**:

1. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، دمشق، 1957.
2. ابن جني، الخصائص، المجلّد الأوّل، ط1، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م.
3. ابن خلدون، المقدمة، دار صادر.
4. أبوبكر محمّد الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة.

(1) - الحاج صالح عبد الرحمان، مدخل الى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، معهد العلوم الصوتية واللسانية، الجزائر، 1971م، &77.

5. أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج3، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
6. سيبويه، الكتاب، ط3، تح وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
7. السيوطي، الاقتراح، ط1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003.
8. السيوطي، المزهر في علم اللغة وأنواعها، ج1، ط1، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية، بيروت.
9. المبرّد، الفاضل، تح: عبد العزيز الميمني، ط1، دار الكتب المصرية، 1952.
10. المعجم الوسيط، تح: إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر، 1973، ص 800.

ب- **المراجع:**

1. سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو(تاريخ ونصوص)، دار الفكر.
2. سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
3. صالح بالعيد، في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، 2005.
4. عبد الرحمن حاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهم الفصاحة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
5. عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.
6. عبده الراجحي، التطبيق النحويّ، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000م.
7. علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007.
8. محمّد أبو الرّب، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، عمّان.
9. محمّد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط1، دار المعارف، القاهرة.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Denis Girard, linguistique appliqué et didactique des langues, 3eme Edition, 1972.
2. Ferdinand de Saussure, cours de linguistique générale, 2eme Edition, Edition ENA 6, Algérie, 1994.
3. Jean pierre cuq. Dictionnaire de didactique du français langue étrangère et seconde. clé internationale . S.E.J.E.R. Paris. 2003.